



المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند

نبذة موجزة:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لكن هذه المشروعات تحتاج لقدرة متاحة على الوصول إلى الائتمان كي تبدأ العمل وتنمو. وساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الهند من خلال مشروع بدأ عام 2005 على توجيه التمويل لأكثر من 900 مشروع صغير ومتوسط مما زاد من إنتاجية هذه المشروعات وأصبح يعمل بها الآن نحو 74 ألف شخص. وساهم قرض إضافي عام 2009 في تقديم قروض لألف من هذه المشروعات.

التحدي:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة النشطة هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. فلدى هذه المشروعات القدرة على خلق فرص عمل خاصة لمن ينتقلون من الريف إلى الحضر. غير أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند على الحصول على تمويل كاف في الوقت المناسب وبشروط تنافسية خاصة القروض طويلة الأجل تمثل تحدياً. وتفاقت هذه المشكلة بسبب الأزمة المالية العالمية. وأدى ما أعقبها من بطء في نمو الائتمان بالقطاع المالي في الهند إلى تقليص المتاح حتى من التمويل لرأس المال العامل الأقصر أجلاً. وتراجع بشدة نمو الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي عام 2008 بلغ معدل نمو الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 7.4 بالمائة فقط بالمقارنة مع 35 بالمائة قبل عام. وأظهرت بيانات أن نسبة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الائتمان بلغت عشرة بالمائة فقط في العام المنتهي في مارس/آذار 2009 بالمقارنة مع 11.6 بالمائة في مارس/آذار عام 2008. وعطل ذلك نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثر على النمو والتنمية بشكل عام.

النتائج:

وساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في توجيه التمويل المطلوب بشدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند. وتم تقديم ذلك في بادئ الأمر عن طريق مشروع مركزي أقره مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004 وفي عهد أحدث عن طريق مشروع تمويل إضافي مستمر أقر في أبريل/نيسان عام 2009. وشمل المشروع المركزي 120 مليون دولار من تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير منها 115 مليون دولار لمكون التسهيل الائتماني وخمسة ملايين دولار لتسهيل تجريبي يتعلق بالمشاركة في المخاطر. وفضلاً عن ذلك تم الحصول على منح من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (بلغت قيمتها نحو 37 مليون دولار) للمساعدة الفنية. وتشمل المرحلة الثانية من التمويل 400 مليون دولار من أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويقدم المشروعان القروض لبنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة وهو مؤسسة تمويل عامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



وفي إطار المشروع المركزي، وصلت أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير -التي قدمت كقروض عن طريق بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة- إلى 927 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في عشر ولايات هندية. وأظهر استقصاء أجرته وكالة مستقلة (جيه.بي.إس أسوشيتس) في عام 2008 أن ثلثي المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة التي شملها الاستقصاء استخدمت الأموال في تحديث تكنولوجياتها وهو ما ساعد بدوره على زيادة الإنتاجية (فارتفع نصيب كل عامل من المبيعات إلى 16110 دولاراً من 14085 دولاراً). وزادت مبيعات وأرباح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستقصاء في المتوسط بنسبة 19 بالمائة و15 بالمائة سنوياً على التوالي بعد تلقي قروض بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة. واستتباطاً من بيانات عينة من المشروعات المستفيدة شملت 267 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً تم تقدير حجم المبيعات السنوية للمشروعات المستفيدة وعددها 927 مشروعاً بنحو 1.2 مليار دولار وعدد العاملين بها بنحو 74 ألف عامل.

يقول أي سي اجاروال المهندس الذي تحول إلى صاحب مشروع في دلهي "ساعدني قرضي الأول من بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة بمبلغ 8000 دولار على دخول سوق التصدير".

وقبل عشر سنوات تلقى أي سي اجاروال، وهو مهندس تحول إلى صاحب أعمال حرة، طلبية تصدير من اليابان لكن لم يكن لديه التمويل الكافي لإتمامها. وكان ذلك حين حصل على أول قرض من بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة ولم ينظر إلى الوراء منذ ذلك الحين. وكان اجاروال هو أول مصنع هندي على نطاق صغير يقدم قطع غيار سيارات دقيقة الصنع لشركات معروفة على مستوى العالم مثل كاتربيلار الأمريكية فضلاً عن شركات في اليابان وأوروبا والصين.

واليوم يعمل لديه أكثر من 400 شخص. وأولوياته الرئيسية هي الالتزام بالجودة وتنمية مهارات العاملين. ويفتخر بمنتجاته وعامله والتزامه الكبير بمواعيد التسليم لعملائه، قائلاً "العملاء يحدثون تكنولوجياتهم باستمرار وعلينا ملاحقة ذلك".

وأعلنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستقصاء كذلك التزاماً كبيراً بالممارسات البيئية في إطار المشروع. وكان أجل القروض في المتوسط هو خمس سنوات - وهو أجل غير متوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع المصرفي. وطرح التسهيل التجريبي للمشاركة في المخاطر أداة ضمان صممت لتتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة التي وفرت ضمانات قروض إلى 64 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً (منها 34 مشروعاً جديداً وستة مشروعات لتتويج النشاط و24 مشروعاً لتوسعة النشاط).

وبعد بضعة أشهر من تنفيذ المشروع الثاني للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 2009 كان ألف مشروع صغير ومتوسط قد حصل على قروض ورأس مال تشغيلي قيمتها الإجمالية 125 مليون دولار. ويشمل ذلك تقديم قروض مقابل مستحقات مما وفر لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة السيولة التي تحتاجها بشدة لتتغلب على آثار الأزمة المالية: وهو ما تمثل أساساً في دورات للمخزون والمدفوعات أطول أجلاً من عملائها وهم عادة من الشركات الكبيرة. وعلى خلفية الأزمة المالية ساعد هذا التمويل بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة في القيام بدور فعال في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة وحتى في الوقت الذي أبطأت فيه البنوك منح هذه القروض.



ومن خلال تعبئة أموال المانحين للمضي قدما جنبا إلى جنب مع التمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير تم تنفيذ أنشطة استشارية فنية - قدمها بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة - مما أتاح فرصة أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل. وساعد ذلك، مع أشياء أخرى، على : تحسين أساليب تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية عن طريق استخدام نماذج التصنيف الائتماني، ومساندة أنشطة التنمية بمجموعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مساعدة مقدمي التدريب الفني لهذه المشروعات على تقديم هذه التسهيلات للمجموعات، وتعزيز جمعيات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كي تقدم خدمات أفضل لها، وتسهيل مراقبة الجودة عن طريق تأسيس هيئات اختبار، ومساعدة بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة على تكليف خبراء في هذا القطاع بإعداد دراسات عن السياسات تشمل دراسات عن موضوعات مهمة مثل تحويل المشروعات إلى شركات ونظم التعامل مع حالات الإعسار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساندة لأول مكتب للاستعلام الائتماني في الهند. وتضم قاعدة معلومات المكتب حاليا ما يزيد على 130 مليون حساب لمستهلكين وأربعة ملايين حساب تجاري. وساعدت الأعمال الاستشارية كذلك على تأسيس أول وكالة للتصنيف الائتماني خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند.

وكان من الإسهامات غير المباشرة للمشروع تسهيل انتشار استخدام تعريف "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" - فوقت التحضير للمشروع لم يكن هناك تعريف رسمي لهذه المشروعات. وفي عام 2006 وضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند - جاء متمشيا بدرجة كبيرة مع تعريف المشروع الذي تم وضعه عام 2004 - وساعد في التحول من التركيز المقيد للغاية فقط على الشركات الصناعية بالغة الصغر إلى تعريف يشمل شركات أخرى صغيرة ومتوسطة وشركات في قطاع الخدمات. ويتعلق إسهام آخر غير مباشر بالتسهيل التجريبي للمشاركة في المخاطر والذي ساعد في تحسين وضع خطة ضمان بقيمة 500 مليون دولار وهي التسهيل الأول من نوعه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند.

وكان الأداء مشجعا فيما يتعلق بمؤشرات نتائج المشروع للمشروع المركزي مثل نمو القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونمو القروض طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراجع القروض المتعثرة. وفي حين كان من المتوقع تحقيق معدلات نمو تبلغ 37 بالمائة و26 بالمائة لإجمالي الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وللإقراض الطويل الأجل لهذه المشروعات على التوالي فإن معدل النمو الفعلي الذي تحقق عند موعد الإغلاق (يونيو/حزيران 2009) بلغ 98 بالمائة لكل من الإقراض الإجمالي وطويل الأجل. وكان انتعاش القروض قويا وتحسنت باطراد ممارسات الإقراض في فروع بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة التي شملها المشروع. وبفضل عوامل منها المكون الاستشاري الفني للمشروع الممول جزئيا من وزارة التنمية الدولية البريطانية - تراجعت القروض المتعثرة لفروع بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة التي شملها المشروع بدرجة كبيرة لتبلغ 1.9 بالمائة في مارس/أذار 2008 من 12 بالمائة في ديسمبر/كانون الأول 2004.



النهج المتبع:

في عام 2004 طلبت الحكومة الهندية وبنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة وعدد من البنوك التجارية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مساندة الجهود الرامية إلى إزالة الاختناقات التي تقيد قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل والمساعدة في تعزيز تنميتها. وأسهم الحوار بشأن السياسات وعملية إعداد وتنفيذ مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تنمية العلاقات بين البنك والهند في هذا المجال.

فقد وجه التسهيل الائتماني مدعوماً بالمشروع المركزي قروضا طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حين قدم التسهيل التجريبي للمشاركة في المخاطر الجديد أداة ضمان جديدة تستند إلى المخاطر في الأسواق المالية بالهند. ووفر هذا التسهيل عن طريق المشاركة في المخاطر مع البنوك حالة من الارتياح لهذه البنوك مما أسهم في توسعة حدود مخاطر البنوك والمؤسسات المالية المشاركة وبالتالي زيادة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويشمل المشروع الإضافي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير التركيز على كل من القروض الآجلة وقروض رأس المال العامل ويوسع نطاق المشروع ليشمل مناطق لم يشملها المشروع المركزي ومنها الولايات الهندية منخفضة النمو مما يشجع النمو الشامل. وشجع هذا النهج كذلك تمويل المانحين لبناء القدرات الفنية وتحقيق منافع عامة عن طريق أنشطته ونتائجه.

تسلسل زمني ملخص

أعد البنك الدولي مذكرة سياسات تحدد العوائق الأساسية أمام تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2004. وكان ذلك من مداخلات التحضير للمشروع المركزي الذي بدأ في أبريل/نيسان 2005 واختتم في يونيو/حزيران 2009 مباشرة بعد الموافقة على مشروع التمويل الإضافي في أبريل/نيسان 2009. وبدأ تنفيذ هذا المشروع الثاني في يوليو/تموز 2009 وسيختتم في يونيو/حزيران 2012.

مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

كما ذكر من قبل، فإن مذكرة سياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن القيود التي تواجه تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند وفرت الأساس التحليلي للمشروع المركزي الذي بلغت قيمته 120 مليون دولار عام 2004. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية وبناء على طلب من الحكومة الهندية قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير تمويلا إضافيا بقيمة 400 مليون دولار في 2009.

مشاركة مجموعة البنك الدولي

عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن كثب مع مؤسسة التمويل الدولية ذراعه التمويلية للقطاع الخاص أثناء التحضير للمشروع المركزي. وعلى الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية لا تشارك بشكل مباشر في تنفيذ المشروع، فإن النهج



التي استخدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير - في العمل مع مؤسسات القطاع العام وزيادة إقبال البنوك على المخاطر وتجميع المعلومات الائتمانية - تتكامل مع نهج مؤسسة التمويل الدولية. كما أن تسهيل المشاركة في المخاطر المقدم بموجب المشروع مفتوح أمام عملاء مؤسسة التمويل الدولية.

الشركاء

استفاد المشروع من التعاون الوثيق بين بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة والبنك الدولي وشركاء تنمية آخرين فضلا عن المساندة القوية من الحكومة. ويستتبع المشروع تعاوننا مع المانحين من أجل المكون الاستشاري الفني الممول من وزارة التنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعمير والوكالة الألمانية للتعاون الفني مدعوما بتمويل إضافي.

الممارسات الجيدة التي تم تطويرها / محاكاتها

بالإضافة إلى تطوير تسهيل تجريبي مبتكر للمشاركة في المخاطر كان استخدام إطار عمل للحماية البيئية والاجتماعية وتكامله في عملية التقييم الائتماني إنجازا كبيرا. وكان التعاون الوثيق مع شركاء التنمية وتوجيه مواردهم لتحقيق منافع عامة وتنمية القدرات استكمالاً لتمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو السمة المميزة لعملية التحضير للمشروع وتنفيذه. كما أن التركيز الشديد على دعم تنفيذ المشروع وعلى النتائج وعلى إطار عمل رقابي أتاح رصد النتائج عن كثب. واستفاد المشروع من خلال العمل الوثيق مع بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة خلال التحضير للمشروع وتنفيذه من التخطيط التنفيذي المحسن الذي انعكس كذلك على الإسراع في صرف التمويل وتحقيق نتائج تنمية المشروع. وأخيرا تم إعداد المشروع الثاني في إطار زمني قصير نسبيا تلبية لاحتياج العميل للمواجهة السريعة للأزمة المالية.

الخطوات التالية

جاري تنفيذ المشروع الثاني. لقد أتاح الإبقاء على صرف القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشر الممارسات الجيدة المستفادة وتحقيق التكامل بين خط الائتمان والمساعدة الفنية مجالات مهمة يتعين التركيز عليها. ويمكن تحقيق هذا التكامل عن طريق توجيه خط الائتمان بدرجة أكبر للمناطق التي تتلقى مساعدات فنية وتشهد تطورا لأنشطة تجمعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.